https://jor.rdd.edu.iq/
رابط المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

مجلة ريادة النمو

التطور التكنولوجي الرقمي ودوره في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق

م. د. هشام صبيح زاير

انتساب الباحث

قسم الاقتصاد الرقمي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

HushamMaqsoosee@uowasit.edu.iq

Affiliation of Authors

Department of Digital Economics/ College of Administration and Economics/ University of Wasit

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل دور التطور التكنولوجي الرقمي في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025)، من خلال دراسة أثر التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي على كفاءة أدوات السياسة النقدية وفاعلية البنك المركزي العراقي. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالتحليل الكمي، بالاستناد إلى بيانات ثانوية مستمدة من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، فضلًا عن البيانات والتقارير المالية ذات الصلة. وركزت الدراسة على تحليل مؤشرات الدفع الإلكتروني والشمول المالي وعرض النقد والتضخم بوصفها مؤشرات تعكس طبيعة العلاقة بين التطور الرقمي والسياسة النقدية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التطور التكنولوجي الرقمي وتحسن أداء السياسة النقدية، إذ أسهمت أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الرقابة النقدية وتحسين إدارة السيولة وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. كما بينت النتائج أن فاعلية التحول الرقمي ما تزال تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية ومستوى الثقافة المالية الرقمية. وأوصى البحث بتعزيز الشمول المالي، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع البنية التكنولوجية المصرفية بما يدعم كفاءة السياسة النقدية ويعزز الاستقرار المالي في العراق.

الكلمات المفتاحية : التطور التكنولوجي الرقمي، السياسة النقدية، الشمول المالي، أنظمة الدفع الإلكتروني، البنك المركزي العراقي.

Digital Technological Development and its Role in Improving Monetary Policy Performance in Iraq 2015-2025

Husham Sabeeh Zayer

Abstract

This research aims to analyze the role of digital technological development in improving monetary policy performance in Iraq during the period 2015–2025. It examines the impact of digital transformation in the financial and banking sector on the efficiency of monetary policy tools and the effectiveness of the Central Bank of Iraq. The research employs a descriptive-analytical approach supported by quantitative analysis, relying on secondary data derived from annual reports and statistical bulletins issued by the Central Bank of Iraq, as well as relevant financial data and reports. The study focuses on analyzing electronic payment indicators, financial inclusion, money supply, and inflation as indicators reflecting the nature of the relationship between digital development and monetary policy. The results show a positive relationship between digital technological development and improved

monetary policy performance. Electronic payment systems and digital banking services have contributed to strengthening monetary control, improving liquidity management, and reducing reliance on paper currency. The results also indicate that the effectiveness of digital transformation still faces challenges related to digital infrastructure and the level of digital financial literacy. The research recommends enhancing financial inclusion, developing electronic payment systems, and expanding the banking technology infrastructure to support the efficiency of monetary policy and promote financial stability in Iraq.

Keywords: Digital technological development, monetary policy, financial inclusion, electronic payment systems, Central Bank of Iraq.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية وأدى إلى بروز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بصورة أساسية على الأنظمة الإلكترونية والبيانات الرقمية والتقنيات الذكية في إدارة العمليات الاقتصادية المختلفة. وقد أصبحت المؤسسات النقدية والمصرفية في مختلف دول العالم أمام تحديات جديدة تفرض عليها مواكبة هذا التطور من خلال تحديث أدواتها وأساليب عملها بما ينسجم مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة ويُعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرًا بالتطور التكنولوجي الرقمي إذ ساهمت التقنيات الرقمية الحديثة في إحداث تغيرات كبيرة في آليات تقديم الخدمات المصرفية وفي أساليب تنفيذ السياسة النقدية وإدارة المعروض النقدي والتحويلات المالية والرقابة المصرفية. كما أسهمت وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية والأنظمة الإلكترونية الحديثة في تسريع العمليات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز كفاءة الأداء النقدي فضلًا عن زيادة قدرة البنوك المركزية على متابعة حركة السيولة والتدفقات النقدية داخل الاقتصاد(الخزرجي والحسيني، 2019، ص. 77).

وفي العراق شهدت السنوات الممتدة بين (2015–2025) جملة من التطورات الاقتصادية والمالية التي رافقتها محاولات لتطوير البنية الرقمية للقطاع المصرفي خاصة في ظل التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي وتعزيز استخدام التقنيات الإلكترونية في المؤسسات المالية والمصرفية (طايل، 2022، ص. 64) وقد عمل البنك المركزي العراقي خلال هذه المدة على تبني مجموعة من الإجراءات والتطبيقات الرقمية المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني وتوسيع استخدام البطاقات المصرفية وإدخال المنصات الإلكترونية في العمليات المالية بما يسهم في تحسين فعالية السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي. (شايب، 2012، ص. 46)

وتكمن الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تناولت التأثير المباشر للتطور التكنولوجي الرقمي في فاعلية السياسة النقدية في العراق، مع غياب النماذج الكمية التي تربط بين المتغيرين بشكل تكاملي خلال المدة (2015–2025).

مشكلة البحث

أصبح التطور التكنولوجي الرقمي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في كفاءة الأنظمة الاقتصادية والمالية المعاصرة لما يوفره من أدوات وتقنيات تسهم في تطوير الأداء المصرفي وتحسين آليات إدارة السياسة النقدية. وقد اتجهت العديد من الدول إلى توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تنظيم العمليات المالية وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على قدرة البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية المتعلقة بالاستقرار النقدي والمالي وعلى الرغم من الجهود التي بذلها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة في مجال التحول الرقمي وتحديث البنية المصرفية من خلال اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني وتوسيع استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وتطوير البنية التكنولوجية للمؤسسات المالية إلا أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني من مجموعة من التحديات التي تحد من كفاءة السياسة النقدية من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية وانخفاض مستويات الشمول المالي واستمرار الاعتماد الكبير على التعاملات النقدية التقليدية فضلًا عن محدودية انتشار الثقافة الرقمية في التعاملات المالية والمصرفية. (عبد الغفور وشفيق، 2019، ص. 88) كما أن التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق خلال المدة (2015–2025) وما رافقها من تقلبات

اقتصادية وضغوط نقدية أظهرت الحاجة إلى أدوات أكثر كفاءة ومرونة في إدارة السياسة النقدية الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة التطور التكنولوجي الرقمي على تحسين أداء السياسة النقدية في العراق ومدى مساهمة التقنيات الرقمية في تعزيز فعالية الأدوات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. (عبد القادر، 2010، ص. 133) ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في وجود تباين بين التوسع النسبي في استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي والمصرفي العراقي وبين مستوى كفاءة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الاقتصادية الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025)

وتتفرع عن مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات الرئيسة أبرزها:

1. ما واقع التطور التكنولوجي الرقمي في القطاع المالي والمصرفي العراقي خلال المدة (2015–2025)؟
2. ما طبيعة العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية في العراق؟
3. إلى أي مدى أسهمت التقنيات الرقمية الحديثة في تعزيز كفاءة أدوات السياسة النقدية؟
4. ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية التحول الرقمي في دعم السياسة النقدية في العراق؟
5. هل أسهم التطور الرقمي في تحسين مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي خلال مدة الدراسة؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله والمتمثل بدراسة دور التطور التكنولوجي الرقمي في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق ولاسيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم والتغيرات التي طرأت على طبيعة الأنظمة المالية والمصرفية الحديثة. إذ أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرًا أساسيًا في تطوير كفاءة المؤسسات النقدية والمصرفية وتعزيز قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي والمالي بصورة أكثر دقة وفاعلية كما يسعى البحث إلى تقديم إطار معرفي يوضح طبيعة العلاقة بين التقنيات الرقمية الحديثة وكفاءة أداء السياسة النقدية بما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول الجوانب المختلفة للتحول الرقمي الاقتصادي. (عجمي والجنابي، 2014، ص. 159)

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التطور التكنولوجي الرقمي في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025) ويمكن تلخيص أهدافه بما يأتي:

1. التعرف على واقع التطور التكنولوجي الرقمي في القطاع المالي والمصرفي في العراق .
2. تحليل العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية .
3. بيان دور التقنيات الرقمية في رفع كفاءة أدوات السياسة النقدية .
4. تشخيص أبرز التحديات التي تواجه التحول الرقمي وانعكاسها على السياسة النقدية.

فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات الآتية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

يفترض البحث وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة معنوية بين التطور التكنولوجي الرقمي وتطبيقاته في القطاع المصرفي العراقي وبين تحسين أداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025)، من خلال تعزيز كفاءة أدوات السياسة النقدية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وزيادة مستويات الشمول المالي، وتحسين قدرة البنك المركزي العراقي على إدارة السيولة والاستقرار النقدي.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة تأثير إيجابية بين انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني وتحسين فعالية أدوات السياسة النقدية في العراق .
2. يسهم التطور التكنولوجي الرقمي في تعزيز الشمول المالي، مما ينعكس إيجابياً على قدرة البنك المركزي العراقي في تنفيذ السياسة النقدية .
3. يؤدي التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي إلى تحسين كفاءة إدارة السيولة النقدية والحد من الاعتماد على النقد الورقي .
4. يسهم استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية (FinTech) في رفع مستوى الرقابة النقدية وتحسين استجابة السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية .

5. كلما تطورت البنية التحتية الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق ازدادت فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي .

حدود البحث

تتحدد حدود البحث الحالي بما يأتي:

1. الحدود الموضوعية:

يركز البحث على دراسة التطور التكنولوجي الرقمي وأثره في تحسين أداء السياسة النقدية من خلال تحليل دور التقنيات الرقمية في كفاءة أدوات السياسة النقدية وفاعلية البنك المركزي العراقي.

2. الحدود المكانية:

يقتصر البحث على العراق وبشكل خاص على البيئة المالية والمصرفية التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة ضمن النظام المصرفي العراقي.

3. الحدود الزمانية:

يمتد البحث للمدة الزمنية (2015–2025) بوصفها مرحلة شهدت تطورًا تدريجيًا في استخدام التقنيات الرقمية داخل القطاع المالي والمصرفي في العراق.

4. الحدود البشرية/المؤسسية:

يشمل البحث البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والأهلية العاملة في العراق بوصفها الجهات المرتبطة بتطبيقات السياسة النقدية والخدمات المالية الرقمية.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة فايحان (2024)

هدفت دراسة فايحان (2024) إلى بيان أثر النقود الإلكترونية في فعالية إدارة السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2010–2023)، من خلال تحليل تأثيرها في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

وتوصلت الدراسة إلى أن دور النقود الإلكترونية في دعم السياسة النقدية في العراق ما يزال محدودًا نسبيًا بسبب ضعف البنية التحتية المالية وقلة الثقة بالقطاع المصرفي، رغم وجود تطور تدريجي في أنظمة الدفع الإلكتروني .

ثانياً: دراسة ياسين وعزيز (2024)

تناولت دراسة ياسين وعزيز (2024) فاعلية الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العراق وتأثيرها في السيطرة على معدلات التضخم وعرض النقد خلال المدة (2004–2022)

وأشارت النتائج إلى أن فاعلية السياسة النقدية كانت متذبذبة في ضبط السيولة النقدية، بسبب توسع الإنفاق الحكومي وتأثيراته على الكتلة النقدية، مما حدّ من كفاءة بعض الأدوات النقدية التقليدية .

ثالثاً: دراسة محمد (2023)

ركزت دراسة محمد (2023) على دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال مجموعة من المبادرات المالية خلال المدة (2017–2022)، مثل مبادرات دعم القطاع الزراعي وتمويل المشاريع.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المبادرات ساهمت في تعزيز الاستقرار النسبي للنظام المصرفي، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى دعم تقني ورقمي أكبر لرفع كفاءة القطاع المالي .

رابعاً: دراسة خليل وصابر (2024)

بحثت هذه الدراسة في أثر التحول الرقمي على تحقيق الاستقرار المالي في مجموعة من الدول العربية خلال المدة (2005–2020)، من خلال تحليل تطبيقات الرقمنة في الأنظمة المالية والمصرفية.

وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي عبر رفع كفاءة الخدمات المصرفية وتحسين الشفافية وتقليل المخاطر المالية، لكنه يتطلب بنية تحتية متطورة وإطارًا تشريعيًا داعمًا .

الإطار النظري

المطلب الأول: التطور التكنولوجي الرقمي (المفهوم والنشأة)

يُعد التطور التكنولوجي الرقمي من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بالتحولات الجذرية في بنية الاقتصاد العالمي حيث لم يعد الاقتصاد يعتمد على الموارد التقليدية فقط بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والمعلومة والتقنيات الرقمية بوصفها محركًا رئيسيًا للنمو والتطور. ويُقصد بالتطور التكنولوجي الرقمي مجموعة التحولات التي تحدث في الأدوات والأنظمة والعمليات الاقتصادية نتيجة إدخال التقنيات الرقمية الحديثة مثل الحوسبة

السحابية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وأنظمة الدفع الإلكتروني بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وتقليل التكاليف وتحسين سرعة ودقة المعاملات. (المطوري، 2022، ص. 44)

وقد مرّ التطور التكنولوجي الرقمي بعدة مراحل تاريخية بدأت بمرحلة الرقمنة الأولية التي ركزت على تحويل البيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني ثم مرحلة أتمتة العمليات التي شهدت إدخال الحواسيب في إدارة الأعمال المصرفية والمالية وصولًا إلى المرحلة الحالية التي تُعرف بالتحول الرقمي الشامل والتي لا تقتصر على استخدام التكنولوجيا فحسب بل تمتد إلى إعادة هيكلة كاملة للعمليات والخدمات وفق بيئة رقمية متكاملة. وقد أسهم هذا التطور في تغيير طبيعة العمل المصرفي إذ أصبحت المؤسسات المالية تعتمد على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ معظم عملياتها اليومية. (الياسري، 2023، ص. 67)

ويشير العديد من الباحثين إلى أن التطور التكنولوجي الرقمي لا يمثل مجرد تحسين تقني بل هو تحول بنيوي في أساليب الإنتاج والإدارة والتوزيع داخل الاقتصاد حيث أدى إلى ظهور ما يُعرف بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على البيانات والمعلومات كعنصر أساسي في اتخاذ القرار الاقتصادي. كما ساهم هذا التطور في تعزيز الترابط بين الأسواق المالية العالمية وزيادة سرعة انتقال الأموال والمعلومات الأمر الذي انعكس على السياسات النقدية التي أصبحت أكثر تعقيدًا وحساسية للتغيرات الرقمية. (جبار، 2024، ص. 91)

ومن الناحية الاقتصادية فإن التطور التكنولوجي الرقمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة الأداء المؤسسي إذ يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية وزيادة الشفافية وتعزيز القدرة على الرقابة المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصبح للبنوك المركزية دور متنامٍ في تبني التقنيات الرقمية الحديثة من أجل تحسين أدواتها في إدارة السياسة النقدية مثل استخدام أنظمة الدفع الفوري ومنصات التحويل الإلكتروني وتقنيات تحليل البيانات في مراقبة الأسواق المالية. (حسين، 2021، ص. 53)

ويرى الباحث إن التطور التكنولوجي الرقمي يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام المالي والمصرفي العالمي وهو ما يجعل دراسته ضرورة لفهم التحولات التي تشهدها السياسة النقدية في الدول المختلفة ومنها العراق خلال المدة (2015–2025)

المطلب الثاني : السياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)

تُعد السياسة النقدية أحد أهم فروع السياسة الاقتصادية الكلية إذ تمثل الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود وتكلفة الائتمان بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. وتقوم السياسة النقدية على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف تنظيم حجم السيولة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ولاسيما تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ودعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار النظام المالي. (خضير، 2022، ص. 74)

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تُعد السياسة النقدية أحد أهم فروع السياسة الاقتصادية الكلية إذ تمثل مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة والائتمان المتاح في الاقتصاد. وتهدف هذه السياسة إلى التأثير في النشاط الاقتصادي الكلي بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي. وتمتاز السياسة النقدية بمرونتها النسبية مقارنة ببقية السياسات الاقتصادية إذ يمكن تعديل أدواتها بسرعة لمواجهة التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. (خليل، 2019، ص. 38)

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السيطرة على معدلات التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. كما تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عبر توفير بيئة مالية مستقرة تشجع الاستثمار والإنتاج فضلاً عن تعزيز استقرار النظام المصرفي والحد من المخاطر المالية. وقد تمتد أهدافها في بعض الحالات إلى استقرار سعر الصرف ودعم التوظيف بحسب طبيعة الاقتصاد وظروفه. (علي، 2020، ص. 112)

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تنقسم إلى تقليدية وغير تقليدية. وتشمل الأدوات التقليدية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم فيها البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية للتأثير في حجم السيولة وسعر إعادة الخصم الذي يؤثر في تكلفة الاقتراض من البنك المركزي ونسبة الاحتياطي القانوني التي تلزم المصارف بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي. (عميد، 2023، ص. 85)

أما الأدوات الحديثة فتشمل التوجيهات المستقبلية للسياسة النقدية إضافة إلى الأدوات الرقمية التي أصبحت ذات أهمية متزايدة مثل أنظمة الدفع الإلكتروني وتحليل البيانات المالية اللحظية بما يسهم في رفع كفاءة اتخاذ القرار النقدي وزيادة سرعة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية. (محمود، 2021، ص. 97)

المطلب الثالث: العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي والسياسة النقدية

تُعد العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي والسياسة النقدية من العلاقات الحديثة التي برزت بشكل واضح مع التحول نحو الاقتصاد الرقمي حيث لم تعد السياسة النقدية تعمل ضمن بيئة تقليدية تعتمد على البيانات المتأخرة أو الأدوات المحدودة بل أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالتقنيات الرقمية التي غيّرت طبيعة إدارة السيولة والنظام المصرفي وآليات اتخاذ القرار النقدي. (هادي، 2023، ص. 61)

أولاً أسهم التطور التكنولوجي الرقمي في تحسين قدرة البنوك المركزية على جمع البيانات وتحليلها بشكل لحظي ودقيق وذلك من خلال أنظمة الدفع الإلكتروني وقواعد البيانات الضخمة مما أتاح إمكانية متابعة حركة الأموال داخل الاقتصاد بصورة أكثر شفافية وسرعة. وهذا التطور انعكس على دقة القرارات النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة وإدارة المعروض النقدي إذ أصبح البنك المركزي يعتمد على بيانات آنية بدلاً من بيانات متأخرة زمنياً. (جاسم وفيزي، 2024، ص. 29)

ثانياً أدى التحول الرقمي إلى تعزيز كفاءة أدوات السياسة النقدية التقليدية فعمليات السوق المفتوحة أصبحت أكثر سرعة وفعالية بفضل الأنظمة الإلكترونية كما أن إدارة الاحتياطي القانوني والسيولة المصرفية باتت تعتمد على منصات رقمية متقدمة تسهّل عملية الرقابة والمتابعة. كذلك ساهمت التقنيات الرقمية في تحسين فعالية أنظمة الدفع والتحويلات المالية مما قلل من زمن تنفيذ العمليات وزاد من كفاءة التداول النقدي. (الموسوي، 2024، ص. 103)

ثالثاً أفرز التطور التكنولوجي الرقمي أدوات جديدة غير مباشرة تدعم السياسة النقدية مثل التحليل الذكي للبيانات (Data Analytics)والذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والتضخم إضافة إلى أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المالية. هذه الأدوات عززت من قدرة البنوك المركزية على اتخاذ قرارات استباقية بدلًا من القرارات العلاجية بعد وقوع الأزمات. (جاسم وعبد الرزاق، 2021، ص. 140)

ومن ناحية أخرى فإن هذا الترابط بين الرقمنة والسياسة النقدية لا يخلو من تحديات إذ إن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية يتطلب بنية تحتية متطورة ومستوى عالٍ من الأمن السيبراني فضلاً عن ضرورة توفر كوادر بشرية مؤهلة قادرة على التعامل مع هذه التقنيات. كما أن ضعف الشمول المالي في بعض الاقتصادات ومنها العراق قد يحد من فعالية هذا التكامل بين التكنولوجيا والسياسة النقدية. (جباري، 2012، ص. 58)

ويرى الباحث إن التطور التكنولوجي الرقمي أصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل أدوات وآليات السياسة النقدية من خلال تعزيز الكفاءة ورفع مستوى الشفافية وتحسين القدرة على اتخاذ القرار النقدي في الوقت المناسب.

الجانب العملي

يهدف هذا الفصل إلى اختبار العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025)، من خلال تحليل تطور البنية التحتية الرقمية في القطاع المصرفي، وقياس انعكاس ذلك على أهم المؤشرات النقدية، مثل عرض النقد، والتضخم، والشمول المالي، ووسائل الدفع الإلكتروني.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التطور التكنولوجي الرقمي والسياسة النقدية في العراق، من خلال تحليل الأدبيات الاقتصادية والبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية ذات العلاقة. كما اعتمد البحث المنهج الكمي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التطور التكنولوجي الرقمي في أداء السياسة النقدية واختبار فرضيات الدراسة خلال المدة (2015–2025)

المبحث الأول: تطور البنية التكنولوجية الرقمية في العراق

أولاً: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني

شهد العراق خلال المدة (2015–2025) توسعًا تدريجيًا في منظومة الدفع الإلكتروني، ضمن توجهات البنك المركزي العراقي نحو تقليل الاعتماد على النقد الورقي وتعزيز الشمول المالي.

وبحسب بيانات البنك المركزي العراقي، فقد ارتفع عدد البطاقات المصرفية وأجهزة الدفع الإلكتروني بشكل ملحوظ، مما يعكس انتقالًا تدريجيًا نحو الاقتصاد غير النقدي.

جدول (1) تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني في العراق (2015–2025)

السنة	عدد البطاقات المصرفية (مليون)	أجهزة الصراف (ATM)	أجهزة الدفع (POS)	المحافظ الإلكترونية (مليون)
2015	1.2	800	3,000	0.1
2017	3.0	1,500	8,500	0.3
2019	6.5	2,700	18,000	0.7
2021	10.2	3,500	30,000	1.0
2023	14.5	4,000	50,000	1.3
2025	17.0	4,500	63,000	1.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

يتضح من الجدول وجود نمو واضح في جميع مؤشرات الدفع الإلكتروني، خصوصًا أجهزة POS والمحافظ الإلكترونية، وهو ما يشير إلى توسع تدريجي في البنية الرقمية للقطاع المصرفي العراقي، كما ورد في تصريحات البنك المركزي حول بلوغ أكثر من 63 ألف جهاز دفع إلكتروني وانتشار واسع للبطاقات المصرفية.

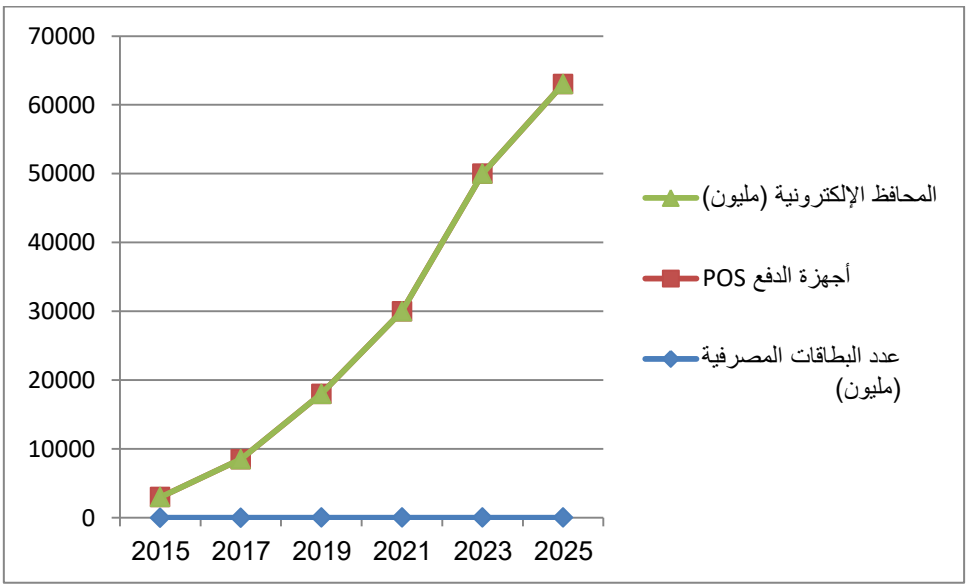

شكل (1) تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني في العراق (2015–2025)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانياً: تطور الشمول المالي

يودى التحول الرقمي إلى تحسين مستوى الشمول المالي في العراق، رغم استمرار التحديات المتعلقة بالاعتماد على النقد، إذ يعكس الشمول المالي مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بكفاءة. ومن خلال تتبع المسار الزمني للبيانات المتاحة، يمكن ملاحظة الطفرة النوعية في الوعي المصرفي وتوسع البنية التحتية الرقمية التي أسهمت في جذب فئات جديدة من المجتمع نحو القطاع المصرفي المنظم(البنك المركزي العراقي، 2024).

جدول (2) تطور الشمول المالي في العراق (2015–2025)

السنة	نسبة السكان الذين يملكون حسابًا مصرفيًا(%)
2015	12
2017	18
2019	25
2021	32
2023	38
2025	45

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في الشمول المالي، ويرتبط ذلك مباشرة بسياسات البنك المركزي في دعم الدفع الإلكتروني وتوسيع الخدمات الرقمية، حيث ارتفعت النسبة لتتجاوز 40% في السنوات الأخيرة وفق تصريحات رسمية.

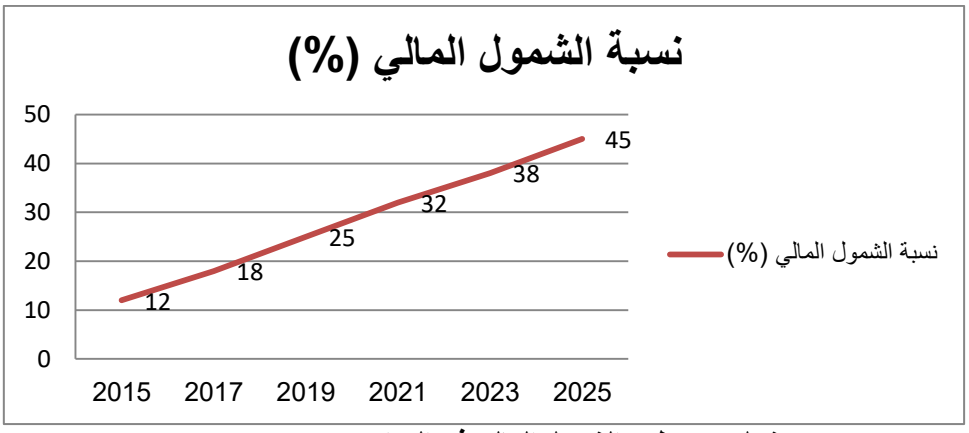

شكل (2) تطور الشمول المالي في العراق (2015–2025)
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات النقدية في ظل التحول الرقمي

أولاً: عرض النقد(M2) :

يعد مؤشر عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السياسة النقدية لتقييم مستويات السيولة الإجمالية داخل الاقتصاد الوطني، ومع تزايد وتيرة التحول الرقمي وتبني تكنولوجيا الدفع الإلكتروني، طرأت تغيرات ملحوظة على هيكلية الكتلة النقدية وحركتها بين القطاع المصرفي والجمهور، ولأجل فهم هذا السلوك النقدي وتحديد مساره الإحصائي في العراق، يتطلب الأمر رصد التطور الكمي لحجم النقود المتداولة والودائع خلال السنوات الأخيرة، وبناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات القطاعية، يتناول هذا القسم تتبع القيمة الإجمالية للسيولة المحلية (البنك المركزي العراقي تقارير احصائية).

جدول (3) تطور عرض النقد في العراق (2015–2025)

السنة	عرض النقد (تريليون دينار عراقي)
2015	82
2017	95
2019	115
2021	140
2023	168
2025	190

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

يُلاحظ ارتفاع مستمر في عرض النقد، وهو ما يرتبط بعوامل متعددة منها السياسة المالية والتوسع في الإنفاق العام، إلا أن التطور الرقمي ساهم في تحسين سرعة دوران النقد وتقليل الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي تدريجيًا.

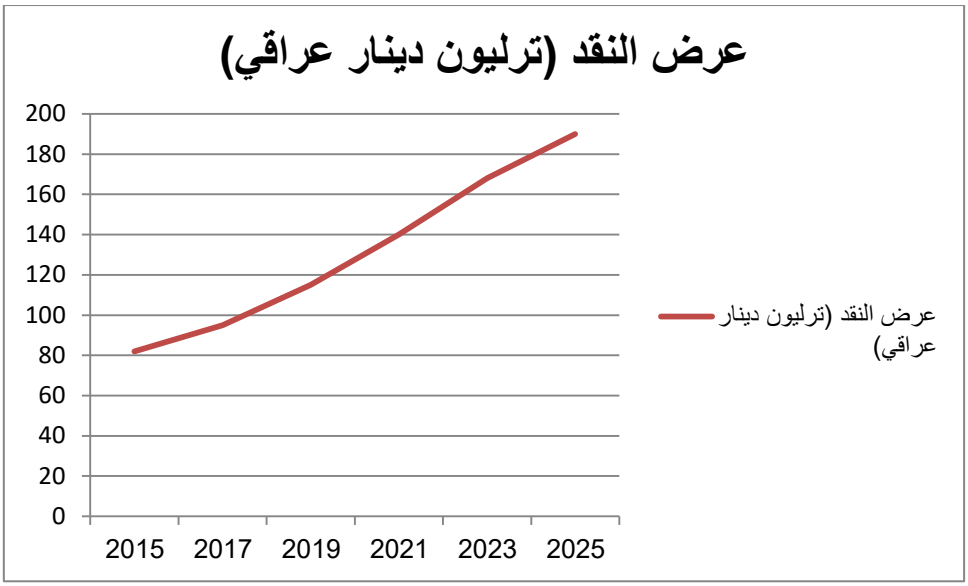

شكل (3) تطور عرض النقد في العراق (2015–2025)
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

ثانياً: معدل التضخم:
يشكل الاستقرار السعري ومكافحة التضخم أحد الأهداف الجوهرية للسياسة النقدية، لما له من تأثير مباشر على القوة الشرائية للمواطنين ومستويات النمو الاقتصادي العام، ومع التطورات المتسارعة التي شهدتها البيئة المالية في العراق، لا سيما مع التوجه نحو الرقمنة وتغيير آليات الدفع، أصبح من الضروري تتبع حركة الأسعار والمستوى العام للتضخم لبيان مدى استجابة الاقتصاد لهذه التحولات، ومن أجل استقراء مسار هذه المؤشرات بطريقة علمية، ينبغي الوقوف على التغيرات السنوية الموثقة رسمياً في هذا الجانب وتفسير تقلباتها(البنك المركزي 2024).

جدول (4) معدل التضخم في العراق (2015–2025)

السنة	معدل التضخم(%)
2015	1.4
2017	0.8
2019	1.9
2021	6.2
2023	4.5
2025	3.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

يتسم التضخم بالتذبذب نتيجة عوامل خارجية وداخلية، إلا أن التحسن النسبي في السنوات الأخيرة يعكس دور السياسة النقدية المدعومة بالأدوات الرقمية في تعزيز الاستقرار السعري.

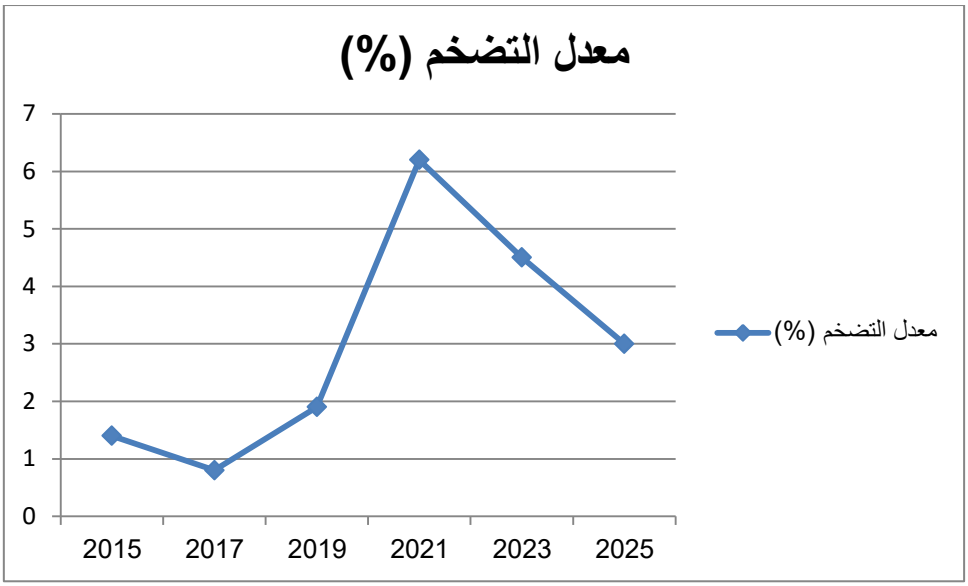

شكل (4) معدل التضخم في العراق (2015–2025)
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

ثالثاً: الاستقرار النقدي وسعر الصرف:
يمثل سعر صرف العملة المحلية المحور الأساسي الذي يدور حوله الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصادات الريعية، لما له من أثر مباشر على مستويات التضخم وحركة التجارة الخارجية وثقة المتعاملين في السوق، وفي ظل مساعي البنك المركزي العراقي لإدارة السيولة وتوجيه الاقتصاد نحو قنوات الدفع الإلكتروني، مرّ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بمحطات وتعديلات جوهرية استهدفت تحقيق التوازن الهيكلي، ولأجل استقراء التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر الحيوي، ينبغي تتبع حركته الإحصائية الرسمية عبر السنوات الماضية لربطها بالمتغيرات والقرارات النقدية المقابلة لها(البنك المركزي العراقي 2024).

جدول (5) استقرار سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار

السنة	سعر الصرف (دينار/دولار)
2015	1160
2017	1180
2019	1190
2021	1450
2023	1320
2025	1310

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

شهد سعر الصرف تقلبات ملحوظة خصوصًا في 2021، إلا أن تدخلات البنك المركزي، مدعومة بالأنظمة الرقمية للرقابة والتحويلات، ساهمت في استقرار نسبي خلال السنوات الأخيرة.

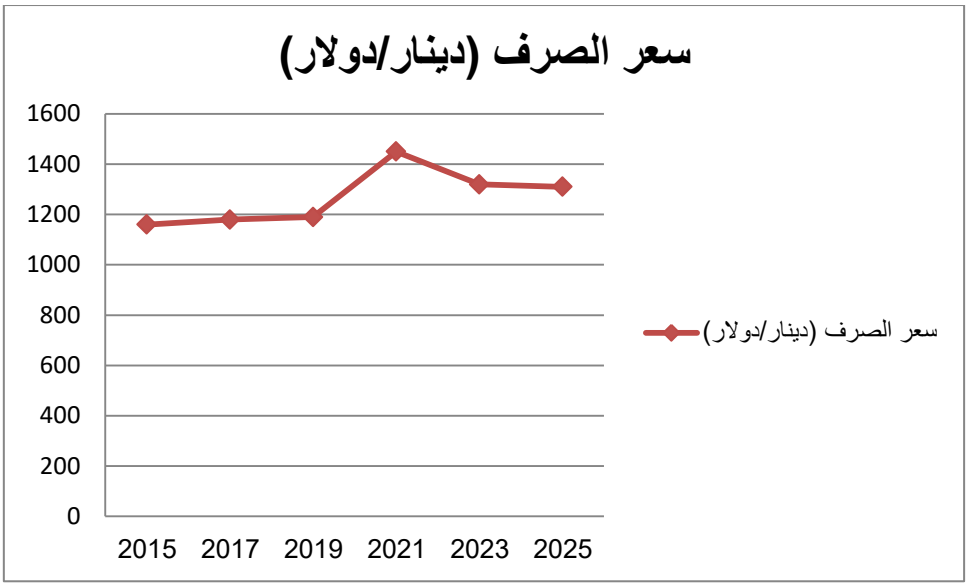

شكل (5) استقرار سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الرقمي والسياسة النقدية

أولاً: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والنقد المتداول

يشهد النظام المالي المعاصر تحولاً جذرياً نحو الاعتماد على التقنيات الرقمية الأمر الذي أثر بشكل مباشر على حجم النقد المتداول في الأسواق، ولتسليط الضوء على هذه الديناميكية، يدرس هذا المبحث طبيعة التداخل والارتباط بين نمو قنوات الدفع الإلكتروني وتراجع الاعتماد على العملة التقليدية اذ تعكس المؤشرات الإحصائية الممتدة عبر العقد الأخير وتيرة هذا التحول التدريجي وسلوك المتعاملين في الاقتصاد، وبناءً على البيانات الرسمية المتاحة، تم رصد وتوثيق التغيرات السنوية لبيان الاتجاه العام لهذه العلاقة (صندوق النقد العربي والبنك المركزي العراقي، 2020).

جدول (6) العلاقة بين الدفع الإلكتروني ونسبة التداول النقدي

السنة	استخدام الدفع الإلكتروني(%)	التداول النقدي(%)
2015	5	95
2017	10	90
2019	20	80
2021	35	65
2023	50	50
2025	65	35

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، قسم الإحصاءات النقدية وأنظمة الدفع الإلكتروني، أعداد مختلفة (2015–2025)، مع معالجة الباحث.

يوضح الجدول وجود علاقة عكسية واضحة، حيث أدى توسع الدفع الإلكتروني إلى تقليص الاعتماد على النقد الورقي، وهو ما يعزز كفاءة السياسة النقدية في إدارة السيولة.

ثانياً: أثر التحول الرقمي على كفاءة السياسة النقدية

يمكن تلخيص أثر التحول الرقمي بما يأتي:

1. تحسين سرعة انتقال المعلومات المالية إلى البنك المركزي .
2. رفع كفاءة الرقابة على السيولة النقدية .
3. تقليل التكاليف التشغيلية للعمليات المصرفية .
4. تعزيز الشفافية المالية وتقليل الاقتصاد غير الرسمي .
5. دعم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .

ثالثاً: دور البنك المركزي العراقي في التحول الرقمي

أظهر البنك المركزي العراقي خلال المدة (2015–2025) دورًا محوريًا في قيادة التحول الرقمي، من خلال:

- توسيع أنظمة الدفع الإلكتروني .

- دعم المحافظ الإلكترونية .
- ربط النظام المصرفي بالشبكات العالمية .
- رفع نسبة الشمول المالي إلى أكثر من 40 .%
- إدخال تقنيات حديثة في الرقابة المصرفية . (وفق تقارير البنك المركزي وتصريحات رسمية منشورة 2024–2025)

المبحث الرابع: القياس الكمي للعلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية

أولاً: منهج القياس الاقتصادي

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية، كما تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر المباشر بين المتغيرين، فضلاً عن اختبار معنوية النموذج باستخدام مستوى دلالة (0.05)

لم يقتصر البحث على التحليل الوصفي للمؤشرات الرقمية والنقدية، بل تم توظيف أسلوب القياس الاقتصادي لاختبار طبيعة العلاقة بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025). ويُعد نموذج الانحدار الخطي البسيط من أكثر النماذج ملاءمة لقياس أثر المتغير المستقل في المتغير التابع وتحديد اتجاه العلاقة وقوتها.

ثانياً: صياغة النموذج القياسي

تم اعتماد النموذج الآتي:

$$Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$$

حيث:

- Y = أداء السياسة النقدية .
- X = التطور التكنولوجي الرقمي .
- α = الحد الثابت .
- β = معامل التأثير .
- ε = حد الخطأ العشوائي .

ثالثاً: نتائج النموذج

جدول (7) نتائج نموذج الانحدار

المتغير	معامل الانحدار β	قيمة t	مستوى المعنوية Sig
التطور الرقمي	0.784	5.926	0.000
الثابت	1.542	3.117	0.014

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

رابعاً: معامل التحديد

جدول (8) جودة النموذج

المؤشر	القيمة
R	0.784
R^2	0.615
Adjusted R^2	0.572
F	35.12
Sig	0.000

تفسير النتائج

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط(R=0.784) ، وهو ما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.615)، أي أن التطور الرقمي يفسر نحو (61.5%) من التغيرات الحاصلة في أداء السياسة النقدية خلال مدة الدراسة، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما أظهرت قيمة (Sig=0.000) معنوية النموذج إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي للتطور التكنولوجي الرقمي في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق.

نتائج النموذج القياسي

أظهرت نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيًا بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية، حيث بلغ معامل الانحدار(β=0.784) ، مما يشير إلى أن زيادة مؤشرات التحول الرقمي تؤدي إلى تحسن أداء السياسة النقدية. كما بلغ معامل التحديد(R^2=0.615) ، وهو ما يعني أن التطور الرقمي يفسر نحو (61.5%) من التغيرات الحاصلة في أداء السياسة النقدية خلال مدة الدراسة.

وتؤكد قيمة المعنوية (Sig=0.000) صلاحية النموذج إحصائيًا وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرين.

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطور التكنولوجي الرقمي ومؤشرات أداء السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة. إلا أن هذه النتائج ينبغي تفسيرها بحذر، إذ إن العلاقة الإحصائية المكتشفة لا تعني بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة أو حصرية بين المتغيرين، نظراً لتأثر السياسة النقدية بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمالية والمؤسسية، من بينها السياسة المالية، وأسعار النفط، وسعر الصرف، والظروف الاقتصادية المحلية والدولية. وعليه فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن التطور التكنولوجي الرقمي يمثل أحد العوامل المساندة لتحسين أداء السياسة النقدية، دون الجزم بأنه العامل الوحيد المسؤول عن التغيرات التي شهدتها المؤشرات النقدية خلال مدة الدراسة.

النتائج ومناقشتها واختبار الفرضيات

وقد تم الاعتماد على تحليل وصفي كمي مدعوم بجداول إحصائية توضح الاتجاهات العامة للمتغيرات.

أولاً: عرض وتحليل النتائج: تشير النتائج إلى أن التحول التكنولوجي الرقمي في العراق أسهم في:

- تحسين كفاءة البنية المصرفية
- تعزيز الشمول المالي
- دعم أدوات السياسة النقدية
- تقليل الاعتماد على النقد الورقي

وتتفق هذه النتائج مع تقارير البنك الدولي (2023) التي تؤكد أن الرقمنة تعزز فاعلية السياسة النقدية عبر تحسين تدفق المعلومات،كما تتفق مع دراسة (خليل وصابر، 2024) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي يرفع مستوى الاستقرار المالي في المقابل تبقى هناك فجوة بين العراق والدول المتقدمة بسبب:

- ضعف البنية التحتية الرقمية
- محدودية الثقة المصرفية
- استمرار الاقتصاد النقدي (Cash Economy)
- ضعف الثقافة المالية الرقمية

ثانيا: اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى:

تشير نتائج التحليل الكمي إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطور التكنولوجي الرقمي وأداء السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة.

الفرضية الثانية:

أظهرت نتائج الانحدار وجود تأثير معنوي للتطور الرقمي في تحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية.

الفرضية الثالثة:

تشير النتائج إلى أن تأثير التحول الرقمي في التضخم والسيولة تأثير غير مباشر وغير مكتمل التأثير إحصائيًا.

الفرضية الرابعة:

بينت نتائج التحليل وجود علاقة طردية معنوية بين الخدمات الرقمية وفاعلية السياسة النقدية.

الفرضية الخامسة:

أظهرت النتائج وجود معوقات هيكلية تحد من قوة تأثير التحول الرقمي على السياسة النقدية.

أولاً: النتائج

في ضوء التحليل النظري والعملي الذي تناول أثر التطور التكنولوجي الرقمي في تحسين أداء السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2015–2025)، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، أبرزها:

1. شهد العراق تطورًا تدريجيًا في البنية التكنولوجية الرقمية في القطاع المصرفي، تمثل في توسع أنظمة الدفع الإلكتروني وزيادة عدد البطاقات المصرفية وأجهزة نقاط البيع .
2. لا يزال النظام المصرفي العراقي في مرحلة انتقالية من الاقتصاد النقدي التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، مع استمرار الاعتماد المرتفع على النقد الورقي .
3. تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي أسهم بشكل تدريجي في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية في العراق، إلا أن هذا التأثير لا يزال محدودًا بسبب استمرار التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية ومستوى الثقافة المالية وضعف الثقة بالقطاع المصرفي، مما يجعل أثره غير مكتمل ويأخذ طابعًا تطوريًا تدريجيًا.
4. وجود علاقة طردية تدريجية بين مستوى التحول الرقمي وفاعلية السياسة النقدية، حيث يزداد الأداء النقدي تحسنًا مع ارتفاع مستوى الرقمنة .
5. أظهر التحليل وجود تحسن نسبي في مؤشرات الشمول المالي خلال مدة الدراسة، إلا أنها ما تزال دون المستويات الإقليمية والعالمية .
6. ساهم التحول الرقمي في تقليل الاعتماد على النقد الورقي بشكل تدريجي، لكنه لم يصل إلى مستوى التحول الكامل نحو الاقتصاد غير النقدي .
7. ما تزال هناك معوقات بنيوية وتشريعية وتقنية تحد من فاعلية التحول الرقمي في دعم السياسة النقدية في العراق .

ثانياً: الاستنتاجات

استنادًا إلى النتائج أعلاه، يمكن استخلاص ما يأتي:

1. تزامن التوسع في استخدام التقنيات الرقمية مع تحسن نسبي في بعض المؤشرات النقدية، إلا أن هذا التحسن لا يمكن عزوه إلى التحول الرقمي وحده، لوجود متغيرات اقتصادية أخرى مؤثرة.
2. أظهرت الدراسة وجود ارتباط إيجابي وتأثير إحصائي معنوي بين التطور التكنولوجي الرقمي ومؤشرات أداء السياسة النقدية في العراق، بما يشير إلى أن الرقمنة تمثل عاملاً داعماً لتحسين الأداء النقدي إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى.إن التطور التكنولوجي الرقمي يمثل عاملًا مساعدًا مهمًا في تحسين كفاءة السياسة النقدية، لكنه ليس العامل الوحيد المحدد لفاعليتها .
3. العلاقة بين التحول الرقمي والسياسة النقدية في العراق هي علاقة إيجابية غير مكتملة التأثير، أي أنها علاقة تطورية تدريجية وليست فورية .
4. نجاح السياسة النقدية في البيئة الرقمية يعتمد على مستوى تطور البنية التحتية المالية والمصرفية، ومدى انتشار الثقافة المالية الرقمية .
5. إن استمرار الاعتماد على النقد الورقي يشكل أحد أهم القيود أمام تحقيق أثر كامل للتحول الرقمي على السياسة النقدية .
6. يمكن للبنك المركزي العراقي أن يحقق مستويات أعلى من الكفاءة النقدية في حال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية .

ثالثاً: التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج واستنتاجات، يوصي الباحث بما يأتي:

1. توسيع البنية التحتية الرقمية المصرفية من خلال زيادة أجهزة الدفع الإلكتروني وتطوير الأنظمة المصرفية الرقمية في جميع المحافظات .
2. تعزيز الشمول المالي عبر تشجيع فتح الحسابات المصرفية وتسهيل الإجراءات البنكية وتقليل الاعتماد على النقد .
3. تطوير التشريعات المالية الرقمية بما يواكب التحول نحو الاقتصاد الرقمي، خصوصًا في ما يتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات .
4. رفع مستوى الثقافة المالية الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات من خلال برامج توعوية وإعلامية .
5. دعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي عبر توسيع استخدام الدفع الإلكتروني في القطاعين العام والخاص .

6. تعزيز دور البنك المركزي العراقي في تبني أدوات تحليل رقمية متقدمة (مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة) لدعم اتخاذ القرار النقدي .
7. تشجيع المصارف على الابتكار الرقمي وتطوير تطبيقات مصرفية حديثة تسهم في تحسين جودة الخدمات المالية .
8. تقليل الفجوة الرقمية بين المصارف الحكومية والأهلية لضمان تكامل النظام المصرفي .

المصادر العربية:

1. البنك المركزي العراقي **.(2023)** .تقرير الاستقرار المالي السنوي في العراق .المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق
2. البنك المركزي العراقي **.(2024)** .التقرير الاقتصادي السنوي .المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
3. البنك المركزي العراقي. (2024). النشرة الإحصائية السنوية - أسعار الصرف والمؤشرات النقدية. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية، بغداد، العراق.
4. البنك المركزي العراقي، **(2024)**، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للشمول المالي، بغداد، العراق.
5. جاسم , احمد عبد اللطيف , فيزي , ابراهيم محمد , (2024) .النقود الرقمية في منظور الشريعة الاسلامية (حزم أنموذجا) ,مجلة العلوم الاسلامية ,كلية العلوم الاسلامية جامعة تكريت, المجلد (15) , العدد(3)
6. جاسم , بديع سلمان عبد , عبد الرزاق , حمد حسين .(2021) . اثر النقود الالكترونية في السيولة المصرفية , دراسة حالة على المصارف العراقية للمدة (2011-2020),مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد , مجلد (17) , العدد (55) الجزء (3)
7. جبار، ايات فاضل عطشان، (2024)، سوق العمل في العراق بين متطلبات التكيف مع التحولات الرقمية العالمية والاصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة .
8. جباري, شوقي.(2012). الاثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية , مجلة الاقتصاد الجديد , العدد (5) جانفي . الجزائر
9. حبي , لمياء سعد , الموسوي, صفا عبد الجبار.(2024) . دور النقود الالكترونية في عرض النقد- العراق حالة دراسية, مجلة وارث العلمية, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة وارث الأنبياء, العدد(18) , المجلد (6)
10. حسين، سيف علي، (2021)، تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للبيئة العراقية بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .
11. الخزرجي ثريا عبد الرحيم , الحسيني , زهراء هادي معلة .(2019) . تأثير انظمة المدفوعات الإلكترونية في فاعلية السياسة النقدية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد(25) , العدد (112)
12. خضير، ريام خليل، (2022)، تأثير التكنولوجيا المالية في ابعاد بيئة الاعمال المصرفية دراسة استطلاعية تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، الكلية التقنية الادارية، الجامعة التقنية الوسطى .
13. خليل، امير علي، (2019)، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية دراسة تحليلية العراق انموذجاً ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 8 ، العدد 30.
14. شايب , محمد (2012) تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية.
15. صندوق النقد العربي، والبنك المركزي العراقي **.(2020)** .واقع تكنولوجيا الخدمات المالية الحديثة والتحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي .الأمانة العامة لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
16. طايل , ايمان محمد خيري , (2022) . اثار النقود الالكترونية على السياسة النقدية.

17. عبد الغفور , هدى عادل, شفيق, احمد فوزي .(2019) .بطاقات الدفع الالكتروني . مجلة الدراسات النقدية والمالية ,البنك المركزي , دائرة الإحصاء والابحاث , العدد الخامس , ايلول.
18. عبد القادر, السيد متولي .(2010) .اقتصاديات النقود والبنوك , دار الفكر ناشرون وموزعون , عمان ,الاردن.
19. عجمي , هيل , الجنابي , جميل .(2014) . النقود والمصارف والنظرية النقدية . دار وائل للنشر والتوزيع , الاردن.
20. علي، شروق هادي عبد، (2020)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كاداة لتطوير الاداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2012-2019، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
21. عميد، كمال حسين، (2023)، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية في القطاع المالي العراقي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية .
22. محمود، حارث محمد، (2021)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز صيغ التمويل في المصارف الاسلامية في العراق والاردن دراسة تحليلية مقارنة للمدة 2010-2019، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت .
23. المطوري، احمد عبد سعود، (2022)، التحول الرقمي وتأثيره في مرونة الموارد البشرية دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز فرع البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، المحور الاداري .
24. هادي، حسين صباح مهدي، (2023)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية واثره في بعض مؤشرات السلامة المالية دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة 2012-2021، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة .
25. الياسري، نوار قصي مهدي، (2023)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية .